● أخبار قصيرة



بلاغات قنابل كاذبة تربك الطيران وتثير الذعر في أوروبا

شهدت عدة دول أوروبية موجة من البلاغات الكاذبة عن وجود قنابل، استهدفت ١١ رحلة جوية قادمة من براغ وصوفيا أو متجهة إليهما، إضافة إلى أربعة إنذارات لطائرات حلّقت فوق فرنسا، هبطت جميعها بسلام بعد إخضاعها للتفتيش الأمني. كما تلقت رحلة تابعة لشركة «رايان إير» بين لشبونة وروما تهديداً بوجود قنبلة تبيّن أنه كاذب، فيما طالت التهديدات مؤسسات إعلامية في إيرلندا، بينها هيئة البث «آر تي إي»، ما استدعى إخلاء مقراتها. وحذرت الحكومة الإيرلندية من احتمال وجود حملة منسقة، وسط غموض بشأن الجهات المسؤولة. ورأى خبراء أن هذه البلاغات تهدف إلى استنزاف الأجهزة الأمنية، وإرباك حركة النقل، وبث الخوف بين السكان.



الصين تستعرض صواريخ استراتيجية وفرط صوتية

في خطوة عسكرية لافتة، استعرضت الصين أحدث أسلحتها الاستراتيجية، عبر عرض الصاروخ الباليستي العابر للقارات DF-٦١، القادر على حمل رؤوس نووية، في إطار تعزيز قدراتها العسكرية والردعية. وبالتزامن مع ذلك، نشرت بكين صوراً غير مسبوقة للصاروخ الجوال فرط الصوتي بعيد المدى DF-١٠٠، في كشف يعكس تطور برنامجها الصاروخي وتوجهها نحو امتلاك منظومات تسليحية أكثر تقدماً. ويأتي هذا الاستعراض في ظل تصاعد التنافس العسكري بين القوى الكبرى، ولا سيما في مجال الأسلحة الاستراتيجية والتقنيات الصاروخية المتطورة، في مؤشر إلى تنامي قدراتها العسكرية وتطور ترسانتها الصاروخية. من جهته، دعا حلف شمال الأطلسي إلى مراقبة الوضع والتنسيق مع الحلفاء، فيما شددت السلطات البريطانية على ضرورة التعامل مع التهديدات بهدوء وتجنب المبالغة في ردود الفعل.

الفاو.. ٤١ بلداً يواجه انعدام الأمن الغذائي

حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) من استمرار انعدام الأمن الغذائي في ٤١ بلداً وإقليماً، بينها ٣١ دولة أفريقية، مؤكدةً أن النزاعات وانعدام الأمن يمثلان السبب الرئيسي للجوع وسوء التغذية. وأشارت، في تقريرها الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦، إلى حاجة هذه البلدان إلى مساعدات غذائية خارجية. وتوقعت ارتفاع إنتاج الحبوب في الدول منخفضة الدخل التي تعاني عجزاً غذائياً بنسبة ٢٪، ليصل إلى ١٢٦,٥ مليون طن. في المقابل، تراجع مؤشر أسعار الأغذية العالمي إلى ١٣٣,٩ نقطة في أكتوبر/تشرين الأول، مقابل ١٣٥,٦ في سبتمبر/أيلول، لكنه ظل أعلى بنسبة ٥,٩٪ من مستواه في الفترة نفسها من العام الماضي، ما يعكس استمرار الضغوط على الأسواق والقدرة الشرائية.





وتهدد شرعية الحكومات

أوروبا في مواجهة الغضب.. احتجاجات الشباب تكشف عمق الأزمة السياسية والاجتماعية

الوفاق/ لاتبدو الاحتجاجات التي تتجدد في عدد من الدول الأوروبية مجرد موجة غضب شبابي عابرة، بل تكشف عن تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية تراكمت على مدى عقود، وأضعفت العلاقة بين المواطن والدولة، وعمّقت شعور الأجيال الجديدة بتراجع فرص الاستقرار وبناء المستقبل.

في فرنسا، عاد الشارع إلى التحرك، ولاسيما في باريس ومدن أخرى، مع تظاهرات وإضرابات شهدتها البلاد في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني، ودعوات إلى احتجاجات جديدة. وترافقت التعبئة مع إجراءات أمنية مشددة، فيما تمسك المحتجون بمطالب تتعلق بالأجور والقدرة الشرائية والخدمات العامة والعدالة الاجتماعية.

ولم تقتصر التحركات على فرنسا؛ فقد شهدت أمستردام احتجاجات ضد مشروع مركز بيانات تابع لشركة مايكروسوفت، بسبب استهلاكه كميات كبيرة من الطاقة والمياه وما قد يترتب عليه من آثار بيئية. كما تتواصل التحركات النقابية في إيطاليا، بالتزامن مع الدعوة إلى إضراب عام في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني، فيما تستعد إسبانيا لتحركات نقابية في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني، على خلفية أزمة السكن وتكاليف المعيشة. وتؤكد هذه التطورات أن الاحتجاجات لم تعد محصورة في الأجور والأسعار، بل امتدت إلى قضايا البيئة والتكنولوجيا وتوزيع الموارد ومستقبل الخدمات العامة. وعلى اختلاف دوافعها، تلتقي هذه التحركات عند شعور متزايد بأن المؤسسات السياسية عاجزة عن الاستجابة لمشكلات المواطنين.

تآكل العقد الاجتماعي.. من ضمان الاستقرار إلى إدارة الأزمات

تعود جذور الأزمة إلى العقد الاجتماعي الذي تشكل في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وقام على معادلة تربط النمو الاقتصادي بالحماية الاجتماعية، من خلال توفير التعليم والصحة والتقاعد والحقوق العمالية. وكان العمل وسيلة للاستقلال والارتقاء الاجتماعي، فيما مثّل التعليم طريقاً لتحسين فرص الأجيال الجديدة. لكن هذه المعادلة بدأت تتراجع منذ سبعينيات القرن الماضي، وتسارعت التحولات خلال الثمانينيات مع توسع سياسات تحرير الأسواق والخصخصة وإعادة هيكلة الإنتاج، وما رافقها من ضغوط على النقابات والحماية العمالية. وزادت العولمة من الضغوط على المناطق الصناعية، مع انتقال وظائف ومصانع إلى أسواق أقل تكلفة. وجاءت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وما تبعها من سياسات تقشف، لتعمّق التفاوت وتضعف الإنفاق الاجتماعي في عدد من الدول. ثم أضافت جائحة كورونا وأزمة الطاقة والتضخم ضغوطاً جديدة على الأسر، خصوصاً محدودة الدخل والشباب والعاملين في القطاعات الهشة. وهكذا لم تختفِ دولة الرفاه الأوروبية، لكنها باتت تواجه صعوبة متزايدة في الحفاظ على التزاماتها الاجتماعية، وسط ارتفاع التكاليف وتراجع القدرة على توفير خدمات عامة بالجودة المطلوبة.

أزمة السكن والاستقلال.. حين يصبح تكوين الحياة المستقرة أكثر صعوبة

أصبحت أزمة السكن من أبرز مظاهر تراجع الاستقرار الاجتماعي، إذ لم يعد امتلاك منزل أو استئجار مسكن مناسب خطوة طبيعية بعد الدراسة والعمل، بل تحدياً يواجه الشباب في مدن مثل باريس وميلانو ومدريد ولشبونة.

وقد ساهم ارتفاع الإيجارات وأسعار العقارات، إلى جانب نقص المساكن الميسورة والمضاربات العقارية، في استنزاف دخول الأسر، ودفع كثيرين إلى تأجيل الاستقلال وتكوين العائلات. كما يجد الشباب أنفسهم أمام خيار السكن بعيداً عن مراكز العمل أو تخصيص جزء كبير من دخلهم للإيجار. ولا تقتصر آثار الأزمة على الجانب المادي، بل تعمّق التفاوت بين الأجيال، إذ بات امتلاك منزل يعتمد على الدعم العائلي والمدخرات، بقدر اعتماده على العمل والدخل.

التعليم والعمل.. تراجع الوعد بالحراك الاجتماعي

لطالما ارتبط النموذج الأوروبي بفكرة أن التعليم الجيد والعمل يتيحان للفرد تحسين وضعه الاجتماعي. لكن هذه العلاقة أصبحت أكثر تعقيداً مع ارتفاع تكاليف الدراسة والمعيشة، وصعوبة الانتقال من الشهادة الجامعية إلى وظيفة مستقرة ومجزية. كما تغير سوق العمل بفعل العولمة والتكنولوجيا وانتشار الوظائف المؤقتة والمنصات الرقمية، ما أتاح فرصاً جديدة، لكنه زاد هشاشة العمل وضعف الضمانات المهنية لدى بعض الفئات. وتبرز المفارقة في أن الاقتصادات الأوروبية تحتاج إلى عمالة مؤهلة لمواكبة التحول الرقمي، بينما يواجه كثير من الشباب صعوبة في الحصول على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم وتضمن لهم الاستقرار. لذلك لم تعد المشكلة في البطالة وحدها، بل في نوعية العمل وقدرته على توفير حياة كريمة.

الفجوة بين الأجيال.. من اختلاف المصالح إلى اختلاف التوقعات

تتعمق الفجوة بين الأجيال مع شيخوخة السكان والضغوط المتزايدة على أنظمة التقاعد والرعاية الصحية، مقابل حاجة الشباب إلى استثمارات أكبر في التعليم والسكن والعمل. ويطرح ذلك تساؤلات حول عدالة توزيع الموارد والفرص بين الأجيال.

فبينما تمكنت شرائح من الأجيال السابقة من فرص أكبر لامتلاك المنازل والحصول على وظائف مستقرة، يواجه الشباب اليوم تكاليف مرتفعة ومسارات مهنية أقل ضماناً. وهكذا تتحول الفجوة الاقتصادية إلى أزمة ثقة وشعور بأن الأجيال الجديدة لا تحصل على الفرص التي حظيت بها الأجيال السابقة.

التهميش والتمييز.. الوجه الاجتماعي الآخر للغضب

لا تقتصر أسباب الاحتجاج على التفاوت الاقتصادي، بل تشمل أيضاً الشعور بالتهميش وضعف تكافؤ الفرص، خصوصاً في بعض الضواحي الفرنسية. إذ يواجه شبان مشكلات تتعلق بضعف الخدمات والبنية التحتية وصعوبة الوصول إلى التعليم والعمل، إلى جانب الإحساس بالتمييز والعزلة عن مراكز القرار. وبذلك لا تصبح المطالب مقتصرة على تحسين الأجور والخدمات، بل تمتد إلى الاعتراف الاجتماعي والمساواة في الحقوق والفرص، وهي قضايا تزيد من عمق الاحتقان عندما لا تجد استجابة سياسية ملموسة.

الاحتجاجات الجديدة.. من المطالب المعيشية إلى الصراع حول مستقبل المجتمع

وتكشف الاحتجاجات ضد مراكز البيانات في هولندا عن امتداد الاعتراضات إلى آثار التحول التكنولوجي والذكاء الاصطناعي على البيئة والموارد المحلية، خصوصاً استهلاك الطاقة والمياه وتوزيع كلفة الاستثمارات الكبرى، فالمحتجون يطرحون أسئلة حول استهلاك الطاقة والمياه، ومن يستفيد من الاستثمارات الكبرى، ومن يتحمل كلفتها الاجتماعية والبيئية.

وعلى اختلاف أشكال الاحتجاج، من الإضرابات العمالية إلى الاعتراض على المشروعات التكنولوجية، تتقاطع المطالب عند الدعوة إلى عدالة أكبر في توزيع الموارد والمشاركة في تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية.

تراجع الثقة.. أزمة تمثيل ومشاركة سياسية

وتتجلى البعد السياسي للأزمة في تحول الضغوط المعيشية إلى أزمة ثقة تهز العلاقة بين الشارع ومؤسسات الحكم. فعندما تتكرر الأزمات من دون حلول، وتتسع الفجوة بين وعود الحكومات وواقع المواطنين، يتراجع الاعتقاد بقدرة المؤسسات على تمثيل مصالح الناس والاستجابة لمطالبهم.

وفي فرنسا، لم تعد المطالب محصورة في الأجور والقدرة الشرائية، بل امتدت إلى تمويل التعليم ومستقبل الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية. كما أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تسهيل التنظيم وحشد التأييد ونقل الاحتجاجات عبر الحدود.

ويثير ذلك تساؤلات حول قدرة الأحزاب التقليدية والنقابات على استيعاب مطالب الشباب وتحويلها إلى سياسات ملموسة. ومع غياب قنوات سياسية قادرة على الاستجابة لهذه المطالب، تتحول الشوارع والمنصات الرقمية إلى مساحات بديلة للتعبير والضغط.

ختاماً، وتضع هذه التحولات الحكومات الأوروبية أمام اختبار يتجاوز احتواء الاحتجاجات، إلى معالجة أسبابها الاقتصادية والاجتماعية، وتجديد السياسات العامة بما يعيد الثقة ويمنح الأجيال الجديدة فرصاً أكثر عدالة للاستقرار والعمل.

تواجه أوروبا اختباراً حاسماً: إما تجديد العقد الاجتماعي واستعادة ثقة الشباب، أو اتساع الاحتقان وتحوله إلى أزمة سياسية تهدد استقرارها

في ظل غياب قنوات سياسية فاعلة تستوعب مطالب الشباب وتترجمها إلى سياسات ملموسة، تتجه قطاعات من الشباب إلى الشوارع والمنصات الرقمية للتعبير عن مواقفها وممارسة الضغط على الحكومات

الضفة الغربية.. تصعيد ميداني وتزايد اعتداءات للمستوطنين



شهدت مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة، الجمعة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، تصعيدًا في اعتداءات قوات العدو الصهيوني، شمل اقتحامات بلدات ومخيمات اللاجئين، ومداهمة منازل المواطنين ونصب الحواجز العسكرية.

واقتحمت قوات الاحتلال بلدة رمانة غرب جنين، ومخيم عسكر الجديد وحي الضاحية شرق نابلس، وداهمت منزلًا في المخيم. كما اقتحمت بلدة نعلين غرب رام الله، وفتشت عددًا من منازل المواطنين، ما أدى إلى اندلاع مواجهات مع الشبان.

وفي رام الله، نصبت قوات الاحتلال حاجزًا عسكريًا بين قريتي عين عريك ودير إبزيع، واقتحمت بلدة بيتونيا غرب المدينة. وفي جنوب نابلس، هاجم مستوطنون المواطنين في منطقة الحرايق ببلدة بيتا، وضيّقوا الخناق عليهم.

وتأتي هذه الاعتداءات ضمن تصعيد متواصل يستهدف الفلسطينيين وممتلكاتهم، عبر الاقتحامات والمداهمات والاعتقالات والحواجز العسكرية.

وتتسبب هذه الممارسات في تفاقم الأوضاع الإنسانية والمعيشية للفلسطينيين، خصوصًا مع استمرار إغلاق الطرق وتعطيل تنقل المواطنين، وتهديد أمن العائلات داخل منازلها، فضلًا عن تصاعد اعتداءات المستوطنين على القرى والأراضي الزراعية.

ويؤكد استمرار هذه الانتهاكات حجم التحديات التي يواجهها الفلسطينيون في الضفة الغربية، في ظل غياب الحماية وتصاعد الإجراءات العسكرية الرامية إلى فرض مزيد من التضييق على حياتهم اليومية.

استقالات بارزة تهز وزارة العدل الأمريكية بعد خسارة الجمهوريين

شهدت وزارة العدل الأمريكية استقالة مسؤولين بارزين، الجمعة، هما جون آيزنبرغ، رئيس قسم الأمن القومي، وجيسون ريدينغ كينونيس، المشرف على مراجعة تحقيقات جنائية سابقة مرتبطة بدونالد ترامب، وذلك عقب خسارة الجمهوريين السيطرة على الكونغرس في انتخابات التجديد النصفي.

وتأتي الاستقالتان بعد تنحي رئيسة وحدة الحقوق المدنية هارميت ديلون، الخميس، ما أدى إلى فراغ قيادي في ملفات حساسة، بينها مراجعة التحقيقات السابقة ومبادرات تتعلق بالتعليم العالي.

وتثير هذه الاستقالات تساؤلات بشأن مستقبل وزارة العدل في ظل تصاعد الخلافات السياسية والضغوط المرتبطة بإدارة ترامب، لا سيما مع استعداد الديمقراطيين لفتح تحقيقات موسعة بشأن إدارته ومعاملاته التجارية. ومن المتوقع أن تؤثر هذه التطورات في آلية إدارة الملفات القانونية والسياسية داخل الوزارة، وتزيد الضغوط على المسؤولين المتبقين في مواقعهم.

وكان كينونيس في قلب جهود مراجعة التحقيقات التي طالت ترامب، خصوصًا قضية الوثائق السرية واتصالات حملته الانتخابية مع روسيا عام ٢٠١٦، ضمن تحقيق أطلق عليه اسم «المؤامرة الكبرى»، لكنه واجه صعوبات في توجيه اتهامات جنائية.

غارات على سوق شعبي في تعز توقع ٣٨ شهيداً ومصاباً

أعلنت وزارة الصحة والبيئة اليمنية ارتفاع حصيلة ضحايا الغارات التي استهدفت سوق الحضارة الشعبي في مديرية الوازعية بمحافظة تعز إلى ٣٨ شهيداً وجريحاً، بينهم ٣٠ شهيداً وثمانية مصابين، جراء ثلاث غارات جوية، وفق حصيلة غير نهائية.

وأوضحت الوزارة أن فرق الإسعاف والإنقاذ تواصل عمليات البحث وانتشال العالقين من تحت الأنقاض، والتعامل مع الأشلاء والتعرف على هوية الضحايا، وسط مخاوف من ارتفاع حصيلة الشهداء والمصابين.

ووصفت الوزارة ما حدث بالمجزرة، ودعت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإنسانية والحقوقية إلى إدانة ما جرى والتحرك لتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية.

كما دعت وسائل الإعلام المحلية والدولية إلى تسليط الضوء على استهداف المدنيين في اليمن، ونقل حجم المعاناة الإنسانية والانتهاكات التي يتعرض لها السكان، مؤكدةً ضرورة كشف تداعيات الغارات على حياة المواطنين وممتلكاتهم.